

# الأمن الغذائي في لبنان

## إعداد: المحامية نادين موسى

### ١ - مقدمة:

أصبحت قضية تأمين الغذاء الصحي والخالي من الأخطار من أهم الموضوعات لدى المواطن اللبناني وتمثل قلقاً متنامياً عنده خاصة بعدما تكاثرت عمليات كشف وجود كميات هائلة من الأغذية الفاسدة في الأسواق.

كما أن استمرار وجود أطنان من المواد الغذائية والحيوانية غير صالحة للاستهلاك البشري والمتلاعب بتاريخ صلاحيتها، بات يشكل تهديداً خطيراً للصحة العامة وسلامة غذاء المستهلكين وقد يؤدي إلى عواقب كارثية على صحتهم وعرقله وخسارة اقتصادية جسيمة في أكثر من مجال: زراعة، سياحة، صناعة، صحة، بيئة.

### ٢ - الوضع الحالي:

إن التشريع اللبناني يلحظ أحكاماً، وردت في نصوص قانونية متعددة ترعى سلامة الغذاء والصحة العامة. إلا ان التشريع يتضمن ثغرات كثيرة تحول دون تأمين الحماية الكاملة لحقوق المستهلك في غذاء سليم.

كما أن الوزارات والهيئات المتعددة (12) المولجة حالياً مراقبة تطبيق هذه القواعد غير قادرة على القيام بدورها بفعالية واتخاذ إجراءات رادعة وصارمة، دون وجود أية آلية تتيح التنسيق فيما بينها، نظراً لوجود قوانين وأنظمة متداخلة فيما بينها من جهة، ومشكلة تضارب المصالح التي تواجهها من جهة أخرى، إذ أن الجهة المعنية بحماية المستهلك في النظام الحالي (وزارة الاقتصاد، الزراعة) هي نفسها المعنية بحماية التجار والمزارعين.

يضاف إلى ذلك، إن قانون حماية المستهلك الصادر عام 2005، لا يزال غير مطبق إذا لم يرفع منذ 7 سنوات أي وزير للاقتصاد المراسيم التطبيقية اللازمة.

كما أن المجلس الوطني لحماية المستهلك الذي يرأسه وزير الاقتصاد معطل منذ 5 سنوات. أما محكمة المستهلك التي تم تشكيلها منذ 2005 بموجب القانون، فلم تباشر حتى اليوم عملها بسبب عدم تعيين كاتب للمحكمة.

لذلك أصبحنا بحاجة ماسة للنظر إلى نظام الاغذية برمته، وإقامة نظام جديد للإشراف على سلامة الأغذية، يركز بشكل شمولي وموحد على تطبيق مجموعة نموذجية من الإرشادات والإجراءات التي تساعد السلطات المعنية لمراقبة الأغذية من خلال توفير قواعد مبنية ومشروعة علمياً لتنظيم جميع أجزاء سلسلة الإمدادات الغذائية.

### ٣ - الحلول:

نقترح أن يتضمن برنامجنا اتخاذ التدابير التالية:

1 - سنّ قانون جديد لسلامة الغذاء عصري شامل وموحد يسمح بتتبع حلقات إنتاج الغذاء ويتضمن القواعد القانونية التالية:

- وضع المقاييس العلمية والقواعد التي تؤمن سلامة الغذاء خلال كافة مراحلها أي بدءاً من المزرعة وصولاً إلى استهلاكه، أو "From Farm to Fork"

- تدارك وحدّ للمخاطر التي قد تنتج عن استهلاك أي من المواد الغذائية لجهة تحليل الأخطار المحتملة وتقدير مدى خطورتها على صحة الإنسان وإدارة هذه المخاطر.

- إنشاء هيئات وطنية مستقلة عن الوزارات والإدارات والبلديات تتولى تأمين سلامة الغذاء، ولا سيما:

- اللجنة اللبنانية لسلامة الغذاء التي تؤمن التنسيق.

- الهيئة اللبنانية لسلامة الغذاء.

- لوضع أسس تطبيق القانون وتحمل مسؤولية المراقبة والإشراف على نظام سلامة الغذاء.